الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نقاشات فكرية وسياسية مع الدكتور فاضل الجلبي

عن احداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

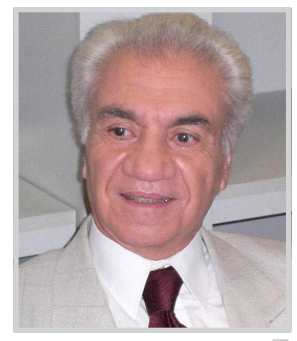

كاظم حبيب

(الحلقة التاسعة والأخيرة)

منظور الدكتور فاضل الجلبي اللاإنساني للجادرجي الإنسان!
ربما يتساءل البعض لمَ يأخذ الدكتور كاظم حبيب علىَ عاتقه مهمة الرد أو مناقشة الأفكار التي يطرحها الدكتور فاضل الجلبي عن الأستاذ الراحل كامل الجادرجي والحركة الوطنية العراقية ، هل أصبح من أتباع الجادرجي أو هل أنه يريد الالتحاق بالحزب الوطني الديمقراطي؟ ربما أخيب ظن البعض الذين فسروا مناقشاتي تفسيراً خاطئاً حين أقول لهم : لا هذا ولا ذاك ، برغم احترامي الكامل لمدرسة الجادرجي الديمقراطية وتقديري الكبير لدوره ، إضافة إلى احترامي للحزب الوطني الديمقراطي الذي أتمنى له النجاح في مرحلة النضال الجديدة.
لا يخفى على من يعرفني أني أقف بشكل حاسم في صف اليسار الديمقراطي حيث كان يقف الأستاذ كامل الجادرجي والكثير من ساسة العراق الديمقراطيين أولاً ، ثم أعتبر نفسي جزءاً من الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية ، سواء حين كنت عضواً في الحزب الشيوعي العراقي أم حين أصبحت مستقلاً منذ سنوات ، التي ناضلت منذ العهد الملكي ولا تزال تناضل في سبيل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والعدالة والسيادة الوطنية للعراق وشعب العراق ثانياً ، وأني حريص كل الحرص على الدفاع عن المناضلين وكرامتهم الذين ضحوا بحياتهم في سبيل هذا الشعب أو الذين عانوا من عنت النظم السابقة ويواجهون التشويه والإساءة حالياً ، سواء أكانوا من أعضاء الحزب الشيوعي أو الحزب الوطني الديمقراطي أم من قوى وأحزاب مناضلة أخرى أم من شخصيات وطنية مستقلة ، ثالثاً ، ولأن الدكتور فاضل الجلبي تجاوز بشغف فاضح ورغبة جامحة على الكثير من قيم الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وأحزابها وشخصياتها الديمقراطية في نهج الكتابة الذي اتبعه وفي طريقة تعامله مع التراث الديمقراطي والمدرسة الديمقراطية العراقية الحديثة ورئيسها كامل الجادرجي ، إذ بدا لي أشبه بفيل دخل في دكان مليء بالتحف الزجاجية الجميلة وحطم بحركته الكثير من محتويات الدكان الرائعة رابعاً ، كما أن استقلالي الفكري والسياسي يسمح لي بحرية واسعة في تناول مثل هذه الأمور خامساً. أكرر بأن لم يبق في العمر ما يدعو إلى تغيير هويتي الفكرية والسياسية ، كما أن قناعتي العلمية هي الآن أكثر رسوخاً بصواب الفكر والمنهج المادي الجدلي الذي أحمله وبالنضال من اجل العدالة الاجتماعية المقترنة بالحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعلمانية واحترام إرادة الشعب وطموحاته. وهي في هذا تقترب ولا تبتعد من حيث الجوهر عن الفكر الديمقراطي التقدمي الذي حمله وحلم به وعمل وناضل من أجله الأستاذ الراحل كامل الجادرجي.
إن ما أثارني حقاً في مقالات الدكتور فاضل الجلبي وحفزني للكتابة هي تلك النزعة القومية الاستعلائية اللاإنسانية الموجهة ضد الجادرجي والبحث عن أصله وأرستقراطيته وكلمة البك التي يدعي الجلبي انه كان يطالب الناس في أن تقترن باسمه حين الحديث معه.
بعد مرور ما يقرب من ستة عقود على مشاركتي في العمل والنضال السياسي العراقي ومشاركتي المتواضعة في الحركة الوطنية العراقية والمعارضة العراقية ، أفاجأ بمن يتحرى عن اصل كامل الجادرجي وعن معنى "الجادرجي" وهل هي كلمة ناشئة أو معبرة عن مركز وظيفي رفيع لدى الإنكشاريين ، وهل هو نفسه إنكشاري ، أو أنه من العراقيين أو العرب ، أو من هو؟ صحيح هناك بعض من كتب عن ذلك في مذكراته ، ولكن هل يحق لإنسان ليبرالي يدعي الديمقراطية ويأخذ على الآخرين ضعف ديمقراطيتهم أن يحاسب الإنسان الوطني والديمقراطي العراقي المولود أباً عن جد بل عن أجداد في العراق عن أصله ومنحدره القومي والقبلي وما إلى ذلك؟ ألا يكفي السيد الجلبي أن يكون الجادرجي مولوداً في العراق ويحمل شهادة الجنسية العراقية ومشارك في ثورة العشرين وفي أحداث العراق لنصف قرن بالتمام والكمال؟ هل حقاً أن اصل الإنسان القبلي والقومي أو هويته الدينية هي التي تحدد جوهر الإنسان وقيمته الحقيقية؟
لن أدافع عن أصل كامل الجادرجي، سواء أكان عربياً أم كردياً أم تركياً أم فارسياً أم إنكشارياً أم من أية قومية أخرى انحدر، لأن الأصل عندي هو الإنسان وليس غير الإنسان ، ولا يمكن أن يفكر في الأصل إلا النازيون والشوفينيون والعنصريون الذين يجدون في الإثنيات الأخرى غير العربية قيمة أقل من قيمة القومية العربية وقدر أحط من العرب ، وكذا الحال بالنسبة للقوميين الشوفينيين الفرس أو الكرد أو الترك أو غيرهم في نظرتهم إلى القوميات الأخرى ، في حين أن الإنسان الديمقراطي والتقدمي لا ينظر إلى الإنسان إلا باعتباره قيمة أساسية ومضمون هذا الإنسان الفكري والسياسي هو الذي يرفع من تقدير الناس لعلمه وحكمته أو العكس. كان الرصافي مثلاً يدعو الأستاذ كامل بالخيام ترجمة لكلمة الجادرجي، وهو صديق للجادرجي وأتمنه على نسخة مخطوطة لأهم وأفضل ما قدمه الرصافي من كتابات نثرية ، وأقصد بذلك كتاب الشخصية المحمدية. وفسر البعض كلمة الجادرجي بناصب الخيام من كلمة الجادر أي الخيمة أو العباءة التي تستخدم من قبل النسوة في إيران. ولكن هل كان اللقب يوماً معياراً للإنسان؟ كنت أتمنى على الدكتور الجلبي أن يربأ بنفسه عن هذا الموضوع وهذه الخزعبلات ولا ينحدر إلى هذا المستوى من المناقشة ، إذ أنها ثرثرة فارغة ومعيبة. إذا كانت الكتابة من تراب ، فالكف عنها من ذهب!
يقول الجلبي أن الجادرجي كان يرفض الحديث مع من لا يسميه بالبك! أشك في ذلك ، لا لأني لا أريد تصديق الجلبي ، بل لأن الجادرجي أكبر وارفع بكثير جداً من ذلك ، ولأن كل الدلائل تشير إلى ان الراحل لم يستخدم ذلك لا في تذييل مقالاته ولا في ما صدر له من كتب ولا في الرسائل التي كان يوجهها للآخرين أو للبلاط الملكي أو لرئيس مجلس الوزراء ، بل كان يذيل رسائله الموجهة إلى البلاط او مجلس الوزراء باسمه المجرد من اي لقب ، علماً بأنه كان يحمل من حيث المبدأ صفة معالي بسبب استيزاره في العراق. نعم كان البعض يناديه بآمل بك ، ولكن لم يكن هذا يرفع من قدره أو يقلل من قيمته حين لا ينادونه بذلك. حين قمنا بزيارته في مقر جريدة الأهالي في مقر الجريدة ببغداد القريب من الإعدادية المركزية ، كنا نقول له استاذ كامل ولم يطرأ في بالنا أن نناديه بكامل بك. ولم يحتج على ذلك. كم يحتار الإنسان في مواجهة مثل هذه المسائل الصغيرة التي يثيرها بعض الأفراد ضد الأستاذ كامل الجادرجي ، كم هو صغير ذلك الذي يثير مثل هذه المسائل!

يتحدث الجلبي عن الراحل بقوله أنه كان أرستقراطياً ، لأنه كان في دعوته بمناسبة زواجه يقدم الأردوف كمقدمة لوجبة الطعام الرئيسية على الطريقة الفرنسية. هل يستطيع بمثل هذا القول أن يثير الناس البسطاء ضد الجادرجي. هل في هذا ذميمة أم ماذا؟ لا أجد ما يبرر أن أذكره مرة أخرى بضرورة الابتعاد عن شخصنة المسائل ، إذ يمكن أن يذكره الإنسان بالذبابة التي يحملها ليل نهار في ياقة قميصه بدلاً من ربطة العنق ، وهي رمز من رموز الأرستقراطية الأوروبية ، برغم كونها ذبابة لا غير!
يتحدث عن عدم تواضع وتعالي الجادرجي في حياته اليومية. أعتقد بان الجادرجي لم يكن متعالياً ، بل كان واثقاً من نفسه ومعتداً برأيه. تجربتنا معه غير ذلك. تشير زوجة الشهيد سلام عادل ، ثمينة ناجي يوسف (أم إيمان) ، حين تعود بها الذاكرة إلى فترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ بأن الشخصية الوطنية الأستاذ كامل الجادرجي كان يقوم بزيارات منتظمة إلى زوجها الرفيق الشهيد سلام عادل ، السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي ، في بيته وكان البحث يجري بينهما بشأن الوضع في العراق وسياسة قاسم ، وكان الهاجس الكبير لدى الجادرجي الذي كان يصارح به سلام عادل يتعلق بخشيته من دور العسكر والذهنية العسكرية في الحكومة العراقية والتي يصعب تغييرها والعواقب والمخاطر المحتملة على مسيرة الثورة ، كما كان يرى ، ولم يخطئ التقدير. وكان سلام عادل يتعاطف معه ويرى رأيه. هذا ما كانت تذكره الرفيقة أم إيمان. إن مثل هذه الزيارات لا تعبر عن غرور ، برغم أن الجادرجي كان أكبر سناً من سلام عادل ، بل تجسد ممارسة طبيعية بين سياسيين يحتل كل منهما موقع المسؤولية في حزبه ويعملان معاً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي تفتت تدريجياً.
لقد كان الجادرجي يحترم أخوته في النضال ، سواء أكانوا قادة وأعضاء في حزبه أم الأحزاب الأخرى ، وكذلك كان يحترم المسؤولين في الحكم حين يحترمون الشعب. ويتجلى ذلك في المذكرات التي كان يوجهها إليهم. ولكن لم يكن ليسكت أو يحترم أولئك الذين لم يحترموا إرادة الشعب ووجهوا نيران أسلحة شرطتهم إلى صدور المناضلين من اجل حقوق الشعب ، سواء أكان هذا المسؤول عبد الإله أم نوري السعيد أم صالح جبر أم كائن من كان. كما لا يمكن لإنسان مثل كامل الجادرجي أن يحترم قاض لا يتعامل باستقلالية عن السلطة التنفيذية ويخضع لإرادتها في إصدار الأحكام ضد المناضلين. ولا شك في أن للجادرجي خصوماً وخصومات ووجهات نظر بشان البعض وآراء عبر عنها في بعض مذكراته التي نشرت بعد وفاته ، وربما كان قد رفض نشرها لأنها وجهات نظر شخصية إزاء البعض من السياسيين.
كم كان جميلاً ، وكم كنت أتمنى على الجلبي ، أن يبتعد عن إثارة مثل هذه الأمور التي لا تضر بالجادرجي ، بل تجسد طبيعة الجلبي وتعامله مع المسؤولين باعتباره موظفاً ، في حين كان الجادرجي يتعامل كسياسي ديمقراطي يدافع مع أخوته الآخرين في الأحزاب الأخرى عن حقوق الشعب واسترداد إرادته وحقوقه المشروعة المغتصبة من الحكام البغاة في العهد الملكي أو فيما بعد.
ولا بد لي أن أشير أيضاً إلى ان الجادرجي أبعد من أن يطلق على نفسه أباً أو صانع ثورة تموز ١٩٥٤ ، وهو الرجل الذي أدرك بعمق أن الثورات لا تصنع من أحد ، بل تنشأ عن نضوج مستلزمات التغيير الذاتية والموضوعية واستعداد المجتمع لا في قبول التغيير ، بل وفي دعمه وإنجاحه. لقد كان الجادرجي واحداً من أبرز الشخصيات الوطنية العراقية المشاركة في التهيئة والتحضير للثورة ، سواء بنضاله اليومي أم بكتاباته وصحافة حزبه أم بقيادة حزبه إلى جبهة الاتحاد الوطني ومشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في دعم الثورة وإسنادها والمساهمة بانتصارها. ولا يمكن لإنسان مثقف مثل الجلبي أن يفسر ما قالته السيدة أم رفعة الموجوعة بابنها رفعة حين أرادوا اعتقاله: "أنكم بصاية أبوه جئتم إلى الحكم" ، بأن لا بد وأن الجادرجي كان هو الذي أدخل هذه الفكرة إلى بيته ولهذا ذكرتها السيدة الراحلة أم رفعة زوجة الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في مخاطبة من جاء لاعتقال ابنها رفعة.
وأخيراً أتمنى أن لا أكون قد أسأت إلى الدكتور فاضل الجلبي من حيث لا أدري ، إذ لا اقصد ذلك بأي حال ، إذ كان همي أن أجلب انتباهه إلى ضرورة الموضوعية والإنصاف والاعتدال في تناول القضايا الحساسة التي تتعلق بكرامة الآخر وتراثه وتاريخه. وأتمنى على الدكتور فاضل الجلبي أن يعيد النظر بجدية في ما طرحه من أفكار ومستعد للقاء به لمناقشة موضوعاته التي تستوجب النقاش. ولكي يطلع قراء مقالاتي على مقالات الدكتور فاضل الجلبي أرسلتها لمن طلبها مني ولبعض المواقع التي طلب قراؤها الإطلاع عل مقالات الجلبي ، كما أرسلت مقالات السيدة بلقيس شرارة التي ناقشت وردت فيها على أفكار الجلبي إلى من طلبها مني أيضاً.

خمسون عاما على صدور قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨

النزاهة بين الامس واليوم

يعتقد البعض ان مفاهيم النزاهة والشرف والاخلاص وما يرتبط بهم من مصطلحات وتعابير (كالشفافية ، كشف المصالح المالية ، والصراحة والوضوح) هي فقط من ابداع وانتاج المفكر والمجتمع الغربي ، وكذلك لدى البعض قناعات راسخة بان قوات الاحتلال ادخلت مفهوم النزاهة وجعلته قيد الاستعمال بموجب الامر(٥٥) وكذلك ان هذه القوات اشاعت في المجتمع العراقي الرغبة بالتوجه للبحث لايجاد تشريعات للقوانين تدعو الى الحفاظ على المال العام وتكافح الفساد الاداري والمالي ،

حسين محمد شناوة

وكما يعتقد البعض ممن يجهل تاريخ العراق بان هذا البلد الذي هو العراق يخلو من وعي مسؤول او من عقل تشريعي يستلهم الواقع ويساير التطور الجاري في الحياة الاجتماعية الاقتصادية، ولكن من يعطي لنفسه الفرصة ويتصفح تاريخ هذه البقعة الجغرافية والتشكيلة البشرية المتنوعة التي تعيش على اديمها سيجد ان كماً هائلاً من ابداعها المتنوع الراقي في الميادين المختلفة تتداوله العقول المثقفة والمتعلمة و لانريد التوغل بعيداً في عمق التاريخ لنعدد المناقب المسطرة في بطون الكتب، بل نستلهم الماضي القريب لنجد ان فينا من يسبق الاحداث ولانغالي اذا قلنا ان فينا من له الريادة في الرؤى والاحلام التي انتصبت شواهد على ارض الواقع لتصبح مناهل معرفة ومشاريع وقائية واصلاحية لخلق انسان ومجتمع يتميز بالفضيلة ونظافة اليد ونقاء الضمير.
وبكل فخر وسرور وسعادة يحق لنا ان نلفت النظر الى ان العراقيين وفي العصر الحديث (عصر النزاهة، والشفافية، ومكافحة الفساد) سبقوا شعوباً وبلداناً متقدمة ومتطورة تبهرنا اخبارهم وقوانينهم وجميعهم في ميادين مكافحة الفساد، وهذا السبق يتمثل بالتميز من حيث الزمن والقوة والشمول واعني بذلك القانون ذي الرقم (١٥) في ١٦ / ٨/ ١٩٥٨ (بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب) وباستحقاق يتوجب علينا النظر بأمعان وتركيز على عنوان التشريع المثير للشاعرية والمشاعر (الكسب غير المشروع على حساب الشعب!! وهذا العنوان لوحده يدعونا الى ان نمجد العقل الذي اجترحه وفي ظروف استثنائية ووضع كل اجراءات هذا القانون التحقيقية والعقابية والاجرائية لخدمة الحفاظ على اموال (الشعب) وليس اموال السلطة او اية مؤسسة او فئة طبقة بل الشعب وليس غير الشعب.
ويتميز هذا القانون بمميزات مهمة وكما يأتي:
١. تم وضعه من قبل العقل التشريعي العراقي بصيغة قانون موجز وذي دلالات عامة، واصدرته السلطة العراقية بعد ايام قليلة من ثورة ١٤ تموز / ١٩٥٨ .
٢ . يشي القانون بلأأن العقل التشريعي العراقي يدرك ادراكاً قوياً وصحيحاً بما للمال العام من اهمية وقدسية والاساءة اليه جريمة تمس الحقوق العامة للشعب والوطن.
وبنظرة مدققة وبقراءة متأنية للمادة (الاولى) من هذا القانون نجد انها تتصف بالقوة والوجوب والتضمين والاقرار وكما يأتي :
١ . على رؤساء الوزارت والوزراء والحكام والقضاة وضباط القوات المسلحة مروراً بالمستخدمين كافة في المؤسسات الحكومية سواء بصفة دائمة او مؤقتة ان يقدموا خلال شهرين من تاريخ تعيينهم او انتخابهم اقراراً بذمتهم المالية وذمة الزوجة والاولاد القصر.
٢. يتضمن الاقرار البيان بالاموال المنقولة وغير المنقولة والاسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والحلي والمعادن والاحجار الثمينة والاستحقاق في (الوقف) وما على المكلف من (التزامات).
٣. يقدم الاقرار من قبل الموجودين بالخدمة او ممن تركوها خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ويسري هذا الالتزام على الموجودين بالخدمة او على من (تركوها) قبل نحو (٢٠) سنة مضت!
٤ . يتوجب تقديم الاقرار حتى وان كانت الخدمة متقطعة وعند كل فترة على حدة!
٥ . ويقدم تارك الوظيفة او الخدمة او زوال الصفة النيابية اقراراً عن ذمته المالية وذمة زوجته واولاده القصر وخلال ٦٠ يوماً.
٦ . ويجوز عند اجراء (التحقيق) مع أي شخص ممن ذكروا تكليفه بتقديم اقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته واولاده القصر اذا اقتضى الحال ذلك وتعين السلطة القائمة على اجراء التحقيق (الميعاد) الذي يقدم فيه الاقرار المطلوب.
٧ . يجب ان يتضمن الاقرار بيان (مصدر الثورة او الزيادة فيها على حسب الاصول) وهذا من الاشارات المهمة.
٨ . ويقع واجب تقديم الاقرار ايضاً على (زوجة) كل شخص ممن ذكروا في المادة السابقة اذا لم تعط البيانات المطلوبة لزوجها كما ورد في المادة الثانية من القانون.
ومما يلفت النظر ويثير الاعجاب ان يصاغ تشريع يمتلك قوة البيان وايجازاً في التعبير والعمومية في منتصف القرن الماضي وفي ظروف العراق المتميزة باستشراء الفقر المدقع وسيادة الجهل والامية، وهيمنة الاقلية على مصادر الثروة. ومن المميزات التي من الواجب ان لانغفلها في هذا القانون هو التأكد وبقوة على موظف الخدمة العامة يأن واضحاً وصريحاً، وهذا يتطابق مع مفهوم (الشفافية) الذي اصبح مفهوماً اخلاقياً دولياً للدولة والحكومات بأن يشار اليها باحترام باعتبارها حريصة على اموال الشعب وعلى تطبيق مفهوم النزاهة في الحكم وباحترام دولة القانون.
ومما تقدم وما انطوت عليه المادة الاولى من قانون (الكسب غير المشروع على حساب الشعب) يتطابق مع مفهوم (كشف المصالح المالية) الذي احتوه الامر (٥٥) والمطلوب تنفيذه والعمل عليه من قبل هيئة النزاهة.
ونجد ان القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ قد الزم المكلفين بالخدمة الوظيفية من اعلى وظيفة في الحكومة الى ادنى درجات السلم الوظيفي وحتى الموظف الوقتي بتقديم الاقرارات وبكل وضوح عن الذمة المالية (ومصادر الثروة) من قبل ٢٠ سنة من تسلم الوظيفة، بينما نجد ان الامر (٥٥) الزم النخبة فقط من موظفي الدولة بتقديم الاقرارات وبيانات الذمة المالية ولم يحدد الامر (٥٥) فترة زمنية (لمصادر الثروة) مثلما حدد القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ مدة ٢٠ سنة سبقت استخدام المكلف في الوظيفة لتقديم بيان الذمة المالية.
ومن خلال التجربة والشواهد المعروضة على القضاء وجدنا ان الفساد المالي والاداري في الوظيفة العامة لم يقتصر على مستوى معين من الموظفين بل ان الفاسدين ينتشرون في كل مفاصل ومستويات الوظيفة العليا والدنيا وحتى الوقتية منها، وربما يتوافر الفاسدون باعداد كبيرة في المستويات الوسطى والدنيا من الموظفين ، وهذا ما التفت اليه المشرع في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ والزم كل من يلتحق بالوظائف الحكومية من ادنى الدرجات وحتى الوقتية منها الى رؤساء الوزارات وما دونهم، بينما اقتصرت توصيات الامر (٥٥) على الكبار والنخبة من مسؤولي الدولة وهؤلاء لايتجاوز عددهم الا بضعة الاف، وليس بالضرورة ان يكون الفساد المالي والاداري مرهوناً بهذه النخبة من الموظفين او ببعضهم ، بينما الواقع كشف لنا ومن خلال معطيات واقعية ان الفساد لايرتهن بمستوى محدد من الوظيفة.
ويدلنا التمعن بمواد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ على حملة من الميزات المهمة التي اعطت فاعلية وحيوية له وكما مبين فيما يأتي:
١ . يؤكد القانون على ملاحقة (الكسب غير المشروع) حتى لو عزل الموظف او اعتزل او توفي ، وهذا التوجه له دلالة واضحة وقيمة بأن الكسب غير المشروع سلوك ذميم ومرفوض والمال العام مقدس.
٢ . ولقدسية المال العام ولتأكيد الموقف الصارم من الكسب غير المشروع اوجب على المحكمة ان تحكم برد هذا المال حتى ولو كان الحصول عليه سابقاً وقبل التشريع بمدى عشرين سنة سابقة.
٣ . ويقتضي الحكم بموجب هذا القانون بعزل الموظف او المستخدم حتى ولو تم الحكم برد المال.
٤ . ولم يفت على المشرع في هذا القانون جانب الثواب واعطى للمحكمة الحق باعفاء المتهم عند ابلاغه جهة الاختصاص وهذا ما اكدته المادة الرابعة عشرة منه.
٥. واعطت المادة السابعة عشرة الفقرة (١) ثواباً بمكافأة مالية كبيرة لمن ابلغ عن (كسب غير مشروع) وادت معلوماته الى الحكم برد المال، والفقرة (٢) من نفس المادة قطعت الطريق على من يدلي بمعلومات او بيان كاذب بسوء قصد وحددت له مادة عقابية.
ونرى من كل ما تقدم ان هذا القانون اعطى للحوافز والجوائز المادية اهمية لما لها من تأثير على النفس البشرية لغرض حماية المال العام وتفعيل تطبيق القانون ، وكذلك وضع الخطوط الحمر لذوي النفوس المريضة بتحجيمها بالعقاب المناسب لئلا يصبحوا جبهة مقابلة للارادات الخيرة.
ولو تفحصنا الامر (٥٥) بعناية لوجدناه قد خلا من الحوافز والمشجعات على الالتزام بضوابط الوظيفة (لائحة السلوك) وانطوى فقط على نصائح ونواهي وتكليفات وعقوبات وارشادات ، واليوم وبعد ان انضم العراق الى (اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد) وصودق على هذه الاتفاقية من قبل مجلس النواب، واعتبار هذا العام (عاماً للاعمار ودحر الفساد) نرى من المفيد تفعيل الوسائل المشروعة ومن اهمها اعادة النظر ووضع قانون (الكسب غير المشروع على حساب الشعب) موضع التنفيذ باعتباره قانوناً عراقياً صالحاً لان يعمل به ويحتكم على اخلاقيات ووصايا وروادع مقبولة وقابلة للتطبيق، وكذلك الاهتمام بالدوائر التي تهتم بتطبيق ومتابعة وتدقيق استمارات الذمة المالية للمكلف واعادة النظر باستمارة (كشف المصالح المالية) وتضمينها الاشتراطات التي احتواها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ ، ووضع آلية جديدة لتفعيل دائرة الوقاية وتشكيل وتدريب فرق عديدة للقيام بزيارات ميدانية الى الوزارات كافة ودوائرها المختلفة للتثقيف بـ (لائحة السلوك) وتغيير آلية العمل الحالية بتلك اللائحة وجعلها مستنداً اساسياً يقدمه كل مستخدم بوظيفة عامة ويحفظ بأضبارته الشخصية، وتخضع اضابير موظفي الدولة كافة للتدقيق من قبل فرق (لائحة السلوك والشفافية). كما يتوجب الاهتمام بقسم (كشف المصالح المالية وتقصي الحقائق) وتفعيل هذين القسمين باعتبارهما من اهم اقسام دائرة الوقاية والشفافية بملاحظة المتغيرات التي تطرأ على مداخل المكلفين بالخدمة العامة وذلك لتشكيل اكثر من عشر فرق لتدقيق ومطابقة الكم الهائل من استمارات كشف المصالح المالية والزام المكلفين بالكشف عن مصادر ثروتهم بموجب ما ورد في المادة (الاولى) من القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ .